

مِنْ تَرْكِ الْبَغْيِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

مَا كَانَ لِيَفْعَلَ

وَمَا يُقَارِبُ

دَرْسِيَّةُ الدَّلَالَةِ النَّحْوِيَّةِ

الدُّكُورُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ جَبْرِ السُّلُومَةِ

كلية الآداب جامعة الإسكندرية

نُشِرَ هَذَا الْبَحْثُ فِي "مَجَلَّةِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ"
الَّتِي تُصَدَّرُ عَنْ "مَرْكَزِ الْمَلِكِ فَيَصِلُ لِلْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ"
الْعَدَدِ الرَّابِعِ مِنَ الْمَجْلَدِ الثَّانِي عَشَرَ
شَوَّالٍ - ذُو الْحِجَّةِ ١٤٣١ هـ. ، أَوْكْتُوبِر - دَيْسَمْبَرِ ٢٠١٠ م.

تمهيد

تركيب النفي أحد التراكيب التي لا يخلو منها نظام نحوي ؛ فهو المقابل السليبي لتركيب الإثبات الخبري الموجب الذي يُعدُّ التركيب الأساسي في الدرس النحوي قديمه وحديثه . وربما لا يخلو نظام نحوي أو بلاغي من تناولٍ لصور تركيب النفي من حيث كونها مقابلةً لتراكيب ذات خصائص نحوية معينة ، ومن حيث تأديتها لأغراض بلاغية يتطلبها المقام ، ومن حيث المكونات وشروط الصحة النحوية .

وقد نال تركيب النفي في العربية عناية النحويين منذ بدأ الاهتمام بتعرُّف الفروق بين صور التراكيب اللغوية المعبرة عن المعاني النحوية من إخبار واستفهام وتوكيد ونفي ؛ فللمجملات الأسمية - في كل ذلك وغيره - أنماط تُباين ما للمجملات الفعلية في كثير أو قليل من الخصائص ؛ من حيث العناصر المفردة من أسماء استفهام أو شرط ، أو أفعال ناسخة دالة على التحول أو الاستمرار ، أو المقاربة أو الشروع ، أو حروف للنفي أو التوكيد ، وغير ذلك من المعاني ؛ فعرضوا لنفي الجملة الأسمية في تناولهم للفعل الناسخ ” ليس “ ، ثم الأحرف المشبهة به عقب الباب ، كما ألحقوا بباب الأحرف الناسخة فصلاً خصَّوها به ” لا “ النافية للجنس ، وعرضوا لنفي الفعل المضارع في باب الأحرف التي تجزم فعلاً واحداً ، وفي باب نواصب المضارع .

ولا أجد تفسيراً لما في هذا التناول من توزع إلا بأن أحسن الظن بأولئك العلماء ؛ فأرى أن هذا الصنيع قائم على أساس من النظر إلى الناحية الشكلية ؛ أعني أنهم قد اعتنوا بما شغل أذهان الحريصين على السلامة اللغوية من **صحّة الضبط الإعرابي** في المقام الأول ، وكأنهم سلّموا من بداية الأمر بأنّ مُستعمل اللغة على وعي بالمعاني التي يقصد إلى بيانها ، وأن موطن الاهتمام إنّما هو العلامة الإعرابية ؛ لأنها ممّا يُوَضِّح العلاقات النحوية في التركيب اللغوي .

ولقد فعلوا مثل ذلك مع تراكيب تعبر عن معانٍ أُخر ، منها التوكيد ؛ إذ أفردوا لبعض عناصره باباً خاصاً ؛ لأنها نتعرض للتغير الإعرابي تبعاً للحالة الإعرابية لما تؤكده . ولم يخصوا الاستفهام ببابٍ مستقلٍّ ؛ إذ تنتمي جملته إلى أحد النمطين العامين : الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ويجري على تركيب الاستفهام ما يجري على الجملة التي ينتمي إليها . ولم يعرضوا لنفي الفعل الماضي لأنه ليس معرضاً للتغير الإعرابي ، وخصوا الشرط بالتناول إذا كان في تركيبه مضارعان مجزومان ، ثم عرضوا لـ ” لو “ و ” لولا “ استكمالاً للموضوع .

وكان توزع تناول النحويين لتلك التراكيب على مواضع متفرقة في أبواب النحو موضع نقد ؛ فقد أشار الأستاذ إبراهيم مصطفى في مقدمة كتابه ” إحياء النحو “ (١) إلى أنه قد كان يجدر بالنحويين أن يجمعوا في تناول منفرد وشامل كل واحد من تلك التراكيب وأمثالها ، وأستعمل كلمة ” أساليب “ يشير بها إليها ، وطبقت الكتب المدرسية شيئاً من رأيه هذا ، فأشاعت الكلمة ؛ فصار في النحو التعليمي : ” أسلوب التوكيد “ و ” أسلوب النداء “ و ” أسلوب الشرط “ وما إلى ذلك من تعبيرات يُراد بكلّ تركيبٍ مخصصٍ لمعنى من المعاني التي ذكرت جانباً منها آنفاً .

ولا شك في صحة الرأي الذي أرتآه الأستاذ إبراهيم مصطفى وفي جدواه من الناحيتين : العلمية والتعليمية ؛ فدراسة الظاهرة اللغوية تكتمل بالإحاطة بصورها المتنوعة ، والتعلم المتفرق يظل في ذهن المتعلم أمشاجاً حتى يحتويها إطار فتتضح علاقاتها ، فيكتسب التعلم معناه ويكون له الأثر المنشود .

وأحسب أن بعض الاستعمالات اللغوية مما عرض له النحويون بالتقعيد يحتاج إلى قدرٍ من العناية بتناوله بالوصف والتحليل والموازنة ، ورصد ما يؤدّيه التركيب

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ٣ - ٦ ، ط ١ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ م .

النحوي من دلالات . من ذلك بعض صُورِ المَنَادَى مِمَّا يُعْرَفُ بالنكرة المقصودة وغير المقصودة ، وبعض صُورِ تركيب ” لا سِيَّما “ مِمَّا يكون فيه الأسم بعدها معرفة أو نكرة ، أو تكون له حالة إعرابية دون غيرها ، وبعض صُورِ البدل الملتبسة بعطف البيان ، وتلك أمثلة .

وربما يُظن أن ميدان الدراسة في هذا الاتجاه إنما هو البلاغة دون غيرها من مجالات الدرس اللغوي ، لكننا نجد الدراسات الحديثة التي تناول ” الأسلوب “ والأدبي بخاصة تستفيد من الدرس النحوي كما تستفيد من الدرس البلاغي ، وهذا مما يقدِّم نفعاً مَرَجُواً . وعلم المعاني يستفيد من الدرس النحوي في تحليل التراكيب والموازنة بين صُورها من أجل بيان تفاوتها في التعبير عن المعنى وتميُّز بعضها بدرجة من القَبول لدى المتلقِّي تزيد على ما لِسِواه ؛ لشيءٍ من الاختلاف في عناصره ؛ بالذكر أو الحذف ، والتقديم أو التأخير ، والتعريف أو التنكير لأحد طرفي الإسناد أو كليهما ، وبغير ذلك من الخصائص التي ترجع إلى التركيب النحوي .

وقد خصصتُ هذه الدراسة لتناول تراكيب النفي كانت عناية كتب النحو بها محدودة من حيث جانب المعنى - وإن مسَّت شيئاً منه - وأعني التركيب الذي ترد فيه ” لام المحوود “ وتابعتُ تسميته تركيب ” ما كان ليفعل “ كصنيع سيبويه ، وضممتُ إليه صورة مناظرة له من حيث الجانب المعنوي تفيد النفي أيضاً ، وفي عناصرها شبه بعناصر ذلك التركيب ، ولكنها تنتمي إلى تراكيب النفي العامة ؛ فلم يخصَّها النحويون بدرس مستقلٍّ ، ولم يطلقوا عليها اسماً خاصاً ، فأخترتُ أن أسميها : تركيب ” ما كان له أن يفعل “ ، وهدفي من ضمِّه الموازنة بين التركيبين من حيث العناصر النحوية ومن حيث ما يمكن لكل واحد منهما أن يؤديه من معانٍ .

ووجدتُ ممَّا يفيد في هذا الأمر أن أشير إلى صورتين أُخريين من صُورِ النفي

تَقُلُّ إحداهما في عناصرها النحوية عن التركيب الأول سَمِّيَتْها : تركيب " ما كان يفعل " وتحمل الأخرى عنصراً مختلفاً سَمِّيَتْها : تركيب " ما كان فاعلاً " .

وجعلتُ مجال البحث الآيات القرآنية التي وردت فيها الصور التركيبية المذكورة وكان هذا التوجه قائماً على أساسين : أولهما : أن القرآن الكريم يمثل نصاً متجانساً من حيث المستوى اللغوي . والثاني : أنه نتعدد فيه أغراض المعاني النحوية بتنوع المقامات التي يتناولها التعبير اللغوي .

فجمعتُ من الآيات كلَّ ما ورد من التركيبين الأولين ونماذج تمثِّل الآخرين . وكان من الضروري أن أرجع إلى تفاسير النحويين أستطلع ما عندهم من أوجه فهم تلك التراكيب ، وأهم هذه التفاسير : معاني القرآن للقرآء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، والكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، فوجدتُ في كل واحد منها فوائد أنفرد ببعضها وشارك غيره في بعض . كذلك كان من اللازم الاستعانة بأهم كتب المفردات النحوية : مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري .

وقد تبين لي من الآيات القرآنية التي تناولها البحث تنوع معاني التركيب المتضمن لأم الجحود ، فجعلتُ لهذا التنوع تدرجاً من عشر مراتب ، استنبطتُ بعضها مما ورد في تفسير عدد من الآيات عند الزمخشري أولاً ثم أبي حيان ، ثم أضفتُ إليه ما رأيته صالحاً لأن يكون متمماً لتنوع مراتب المعاني ، مع مراعاة ما يناسب القائل ويوافق الأغراض التي يمكن فهمها من التراكيب . وفعلتُ ذلك أيضاً مع الآيات في الأقسام الثلاثة الأخرى ، وكان الهدف من ذلك أن أتعرف الفروق في المعاني أو تنوعها مع تغير صور التراكيب ، وهذا التدرج يتضمن المعاني الآتية :

الاستحالة ، التنزيه ، العجز ، الامتناع ، التحريم ،
الزجر ، النهي ، النفي المؤكّد ، النفي ، الانبغاء .

وهذه هي الآيات التي ورد فيها التركيب " ما كان ليفعل "

١. " وما كان الله ليُضِيعَ إيمانكم " (البقرة : ١٤٣)
٢. " ما كان الله ليَذَرَ المؤمنين على ما أنتم عليه " (آل عمران : ١٧٩)
٣. " وما كان الله ليُطْلِعَكُمْ على الغيب " (آل عمران : ١٧٩)
٤. " لم يكن الله ليَغْفِرَ لَهُمْ " (النساء : ١٣٧)
٥. " لم يكن الله ليَغْفِرَ لَهُمْ " (النساء : ١٦٨)
٦. " ما كانوا ليُؤْمِنُوا إِلَّا أن يشاء الله " (الأنعام : ١١١)
٧. " وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله " (الأعراف : ٤٣)
٨. " فما كانوا ليُؤْمِنُوا بما كذَّبوا من قبل " (الأعراف : ١٠١)
٩. " وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ وأنتَ فيهم " (الأنفال : ٣٣)
١٠. " فما كان الله ليُظْلِمَهُمْ . . . " (التوبة : ٧٠)
١١. " وما كان الله ليُضِلَّ قوماً بعد إذ هداهم " (التوبة : ١١٥)
١٢. " وما كان المؤمنون لينفروا كافة " (التوبة : ١٢٢)
١٣. " وما كانوا ليُؤْمِنُوا . . . " (يونس : ١٣)
١٤. " فما كانوا ليُؤْمِنُوا بما كذَّبوا به من قبل " (يونس : ٧٤)
١٥. " وما كان ربُّك ليُهْلِكَ القرى بظلم " (هود : ١١٧)
١٦. " ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك " (يوسف : ٧٦)
١٧. " قال : لم أكن لأسجد لبشر خلقتَه من صلصال " (الحجر : ٣٣)
١٨. " وما كان الله ليُظْلِمَهُمْ . . . " (العنكبوت : ٢٤)
١٩. " فما كان الله ليُظْلِمَهُمْ . . . " (الروم : ٩)
٢٠. " وما كان الله ليُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ . . . " (فاطر : ٤٤)
٢١. " وما كان هذا القرآن أن يُفترى " (يونس : ٣٧)

الوصف النحوي للتركيب : " ما كان ليفعل "

أعني بيان مكوّنات التركيب وعناصره اللغوية . وهو يرد على صورتين :

١ . " ما " النافية ، ثم " كان " الناقصة ثم أسمها ظاهراً أو مضمراً ، ويُقدّر خبر مناسب لها يصلح لأن تتعلّق به لام التعليل الجارّة التالية ، ثم تُقدّر " أن " مصدرية ناصبة للمضارع التالي **محدوفة وجوباً** ، ثم المضارع المنصوب بها ، ثم فاعل له أو نائب عن الفاعل **ويغلب** أن يكون ضميراً يعود على اسم " كان " **وقد يكون أجنبياً مع وجود ضمير يعود على اسم " كان " فيدخل فيه السببي** ويكون المصدر المؤول من " أن " والمضارع مجروراً باللام وتتعلق اللام بخبر " كان " المحذوف .

٢ . " لم " فمضارع " كان " الناقصة مجزوماً ثم سائر العناصر المذكورة قبلاً (١) .

وأحرف النفي التي لا تردّ في هذا التركيب هي : لنّ ، لا ، إنّ ، لمّا الجازمة . ولا يرد اسم " كان " مصدرًا مؤوّلاً .

والصورة الأولى أكثر وروداً في القرآن الكريم ؛ فقد تكررت في ١٨ آية ، واقتصر سيبويه (٢) على ذكرها ، ووردت الصورة الأخرى في ٣ آيات فقط ، ولم يعرض لها سيبويه ، ولم يُسمّ اللام بالاسم الاصطلاحي الذي عرفت به بعده .

وأورد ابن هشام أنه قد تُحذف " كان " قبل اللام كقول عمرو بن معديكرب :

فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي * مُقَاوِمَةً ، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

أي : فَمَا كَانَ جَمَعَ ، وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر : " ما أنا لأدعهما " (٣) ؛ كأنه يعني : ما كنت لأدعهما .

(١) هذا مجمل ما في كتب التقعيد النحوي المعروفة متفرّقاً صُغته هكذا وأضفت ما لم تُشر إليه .

(٢) سيبويه : الكتاب ١ : ٤٠٨ الأسطر ١٣ - ١٩ ط . بولاق ١٣١٦ هـ .

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط . الكويت ٢٠٠٢ م .

وهذا الحذف الذي ذكره ابن هشام وكأنه استعمل شائع - حتى إنه أورد له شاهداً من الشعر وآخر من النثر - لا ذكر له في مواضع حذف "كان" في باب النواسخ الفعلية في كتب التقعيد النحوي ، ولعلنا لا نجد غير هذين الشاهدين على جواز حذف "كان" قبل لام الجحود ، وقد نفى أبو حيان الأندلسي ^(١) والسيوطي ^(٢) وقوعها تاليةً لمفرد كما وردت في الشاهدين ، لذلك **لا أرى** ما تُفهمه عبارة ابن هشام من كون ذلك جزءاً يتم القاعدة الأساسية للتركيب . على أن من النحويين من قدّر للبيت تركيباً يُخرجه من أن تلي اللام مفرداً ^(١) .

يتضح من الآيات أن مرفوع المضارع المنصوب بعد اللام ورد مرة واحدة اسماً ظاهراً في قوله تعالى : **"وما كان الله ليُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ"** (﴿٤٤﴾ : فاطر) ، وورد في ٢٠ آية ضميراً بارزاً أو مستتراً لكنّ أبا حيان يذكر رأياً لابن هشام الفهريّ (توفّي سنة ٥٧٠ هـ) يوجب أن يكون هذا المرفوع ضميراً للأسم السابق ويمنع كونه سببياً " فلا يجوز أن تقول : ما كان زيدٌ ليقوم أخوه ؛ لأنه سببي " ، وعقّب أبو حيان : " ولا نعلم أحداً نبّه على ذلك إلاّ ابن هشام " ^(١) ، ونصّ صاحب المغني على أنّ كان ويكنّ تُسندان إلى ما يُسند إليه الفعل المقرون باللام ^(٣) ، وقرّر الأشموني أنّ الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الأسم السابق ^(٤) ، وذكر السيوطي قول الفهري إنّ لام الجحود " لا يرفع مدخولها السببي " ^(٢)

وأقول : إن مجيء هذا المرفوع أجنبياً في آية فاطر - على قِلّته - يسمح بأن **نقول بإمكانه** إذا وُجد ضمير يعود على اسم كان ، **فيصحُّ رفع السببيّ** .

(١) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب ٤ : ١٦٥٩ تح رجب عثمان ، ط. الخالجي ، ١٩٩٨ م .

(٢) السيوطي : جمع الهوامع ٤ : ١٠٨ تح عبد العال سالم ، ط. الكويت ، ١٩٧٩ م .

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط. الكويت ٢٠٠٢ م .

(٤) الأشموني : شرح الألفية ٣ : ٥٥٨ تح محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ م .

وورد التركيب بغير لام المحجود في آية واحدة وهو استعمال فَرَدَ في قول الله تعالى : ” **وما كان هذا القرآن أن يفترى** “ (٣٧ : يونس) ، فقال أبو حيان : ” ويزعم بعض النحويين أنَّ ” أنَّ “ هذه هي المضمرة بعد لام المحجود في قولك : ما كان زيدٌ ليفعلَ وأنه لما حُذِفَت اللام ظهرت ” أنَّ “ (١) وأنَّ اللام و ” أنَّ “ يتعاقبان فحيث جيء باللام لم تأت ب ” أنَّ “ بل تقدّرها وحيث حُذِفَت اللام ظهرت ” أنَّ “ . ثم قال : ” والصحيح أنهما لا يتعاقبان وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار ” أنَّ “ ؛ إذ لم يقم دليل على ذلك “ (١) وذكر في موضع آخر أنَّ اللام تقوية لتعديّة خبر ” كان “ إلى المصدر المنسبك من ” أنَّ “ المضمرة والفعل بعدها ، وأنَّ اللام صارت ” كالعوض من ” أنَّ “ المحذوفة ، ولذلك لا يجوز حذف هذه اللام ، ولا الجمع بينها وبين ” أنَّ “ ظاهرة “ (٢) .

ويوجب النحويون حذف ” أنَّ “ لكن بعض البصريين أجاز إظهارها وحذف اللام نحو : ما كان زيدٌ أن يقومَ واحتجّ بآية يونس ؛ قال ابن الأنباري : ” العرب تُدخل ” أنَّ “ في موضع لام المحجود فيقولون : ما كان عبدُ الله أن يظلمك ولم يكن محمدٌ أن يختصمك “ وقال : ” ولا موضع لـ ” أنَّ “ من الإعراب - يريد عدم مصدريتها - لأنها أفادت ما أفادت اللام “ (٣) . وللرضي مثل هذا القول في الآية المذكورة فهو يرى أن التركيب ” كان أصله ليفترى ، فلما حُذِفَت اللام - بناءً على أنَّ حذف اللام مع ” أنَّ “ و ” أنَّ “ جائز - جاز إظهار ” أنَّ “ الواجبة الإضمار بعدها وذلك لأنها كانت كالنائبية عن ” أنَّ “ (٤) .

(١) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ٥ : ١٥٧ ، ط. السعادة ، ١٣٢٨ هـ.

(٢) أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ٣ : ٣٧٣ ، ط. السعادة ، ١٣٢٨ هـ.

(٣) ابن عقيل : المساعد ٣ : ٧٧ ، تح محمد كامل بركات ، نشر جامعة أم القرى ، ١٩٨٤ م.

(٤) رضي الدين الإستراباذي : شرح الكافية ٤ : ٦٢ تح يوسف حسن عمر ، بنغازي ١٩٩٦ م.

وأجاز بعض الكوفيين إظهار "أَنَّ" بعد اللام تأكيداً ، ورأى ابن الأنباري أن التركيب : ما كان عبداً لله لِأَنَّ يزورك " ما يميزه كوفي ولا بصري " (١) .
 هذا ما تضمنه الوصف النحوي لتركيب لام الجود " ما كان ليفعل " .

(١) ابن عقيل : المساعد ٣ : ٧٧ ، تح محمد كامل بركات ، نشر جامعة أم القرى ، ١٩٨٤ م .

الآيات التي ورد فيها التركيب " ما كان له أن يفعل "

١. " أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين " (البقرة : ١١٤)
٢. " ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكمة ثم يقول للناس " (آل عمران : ٧٩)
٣. " وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله " (آل عمران : ١٤٥)
٤. " وما كان لنبي أن يغفل " (آل عمران : ١٦١)
٥. " وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ " (النساء : ٩٢)
٦. " قال : سبحانك ، ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق " (المائدة : ١١٦)
٧. " قال : فأهبط منها ، فما يكون لك أن تتكبر فيها " (الأعراف : ١٣)
٨. " وما يكون لنا أن نعود فيها " (الأعراف : ٨٩)
٩. " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " (الأنفال : ٦٧)
١٠. " ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله . . . " (التوبة : ١٧)
١١. " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين " (التوبة : ١١٦)
١٢. " ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا . . . " (التوبة : ١٢٠)
١٣. " قل : ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي " (يونس : ١٥)
١٤. " وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله " (يونس : ١٠٠)
١٥. " ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء " (يوسف : ٣٨)
١٦. " ما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله " (الرعد : ٣٨)
١٧. " وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان إلا بإذن الله " (إبراهيم : ١١)
١٨. " ما كان لله أن يتخذ من ولد . سبحانه " (مريم : ٣٥)
١٩. " ولولا إذ سمعتموه قلتم : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا " (النور : ١٦)
٢٠. " فأنبئتنا به حداثى ذات بهجة ما كان لكم أن تُنبئوا شجرها " (النمل : ٦٠)
٢١. " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة . . . أن يكونا خيبراً " (الأحزاب : ٣٦)
٢٢. " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله " (الأحزاب : ٥٣)
٢٣. " ما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله " (غافر : ٧٨)
٢٤. " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً " (الشورى : ٥١)

الوصف النحوي للتركيب : " ما كان له أن يفعل "

يُرد هذا التركيب على صورتين :

١ . " ما " النافية ، ثم " كان " الناقصة ، ثم لام الجر ، مع مجرورها الظاهر أو الضمير (واللام تتعلق بخبر لـ " كان " مقدّم محذوف) ثم " أن " المصدرية ، ومعمولها المضارع المنصوب ، ومرفوعه قد يتّحد مع الأسم المجرور باللام ، وقد يكون غيره ، والمصدر المؤول أسم لـ " كان " ، ويلزم وجود " علّة " أي : ما يربط الأسم والخبر ، وهو ضمير مطابق .

٢ . " ما " النافية ثم " يكون " مضارع " كان " الناقصة ، ثم ما ذكر قبلاً . وهذه الصورة أقلّ وروداً من سابقتها (خمس مرات في مقابل تسع عشرة) .
* وأحرف النفي التي لم ترد في هذا التركيب هي : لن ، لا ، إن النافية ، لما الجازمة .

* ولا يرد أسم " كان " مصدرًا مؤولاً .

هذا الوصف هو ما أدّى إليه تنبّعي للاستعمال القرآني ، صُغته مجتهداً أن يشمل التحققات المعروفة في العربية كما نُقلت إلينا .

ولم يتعرّض النحويون لتناول هذا التركيب تناولاً خاصاً ؛ إذ إنه يمثّل - من الناحية النحوية المجردة - نمطاً مألوفاً من أنماط تراكيب " كان " الناقصة .

وأما ما يؤدّيه كل واحد من هذين التركيبين من تفاوت في درجات المعنى فأتناوله فيما يلي بقدر من التفصيل ؛ بعرض ما قدّمه النحويون من معانٍ وما قدّمه المفسّرون - من النحويين خاصة - في المواضع التي وردا فيها من القرآن الكريم .

المعاني التي يؤدّيها تركيب " لام المحمود "

أولاً : في كتب النحو

حين عرض سيبويه ^(١) لهذا التركيب مثّل له بعبارة : " ما كان ليفعل " ، وكان جُلُّهم في تناوله توضيح مكوّناته النحوية ، حتى إن كلامه كان منصّباً على أن " اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها [يشير إلى أن المصدرية الناصبة للمضارع] الإظهار . . . وصارت [يعني اللام] بدلاً من اللفظ بأن " ^(١) ، وأهتمّ بأن يجعل المصدر الصريح في موضع المصدر المؤلّ من أن والفعل ، قال : " وكأنّك إذا مثّلت قلت : ما كان زيدٌ لأنّ يفعلَ ؛ أي : ما كان زيدٌ لهذا الفعل ؛ فهذا منزلته " ^(١) ، ولكنه مع هذا لم يُفعل المعنى النحويّ العامّ للتركيب أعني النفي فقال : " ودخل فيه معنى نفي " **كان سيفعلُ** " ، فإذا قال [يعني المتكلم] هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان " لن يفعلَ " نفياً لـ سيفعلُ " ^(١) .

ونجد سيبويه هنا يضع تركيب " ما كان ليفعل " **مقابلاً بالنفي** لتركيب : " كان سيفعلُ " . وأرى أن هذا ساعد في تقديم التحليل النحوي الذي يقوم على تقدير خبر لـ " كان " يصلح لأنّ نتعلّق به اللام الجارّة ، وقد أشار الأنباري إلى هذا التفسير في المسألة الثانية والثمانين في كتابه " الإنصاف " ^(٢) والسيوطي في " الهمع " ^(٣) في عرضهما رأي البصريين عدم جواز إظهار " أن " الناصبة للمضارع بعد اللام . وكان سيبويه واعياً في عرضه معنى كل واحد من التركيبين ؛ فقد قدّمهما في سياق موقف لغوي اتّصاليّ - وإن يكن شديد الإيجاز - ثم نظرّ لعلاقة الإيجاب والنفي بينهما بما يمثّلها في تركيبين مُقارِبين .

(١) سيبويه : الكتاب ١ : ٤٠٨ الأسطر ١٣ - ١٩ ط . بولاق ١٣١٦ هـ .

(٢) الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٥ تح محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية .

(٣) السيوطي : همع الهوامع ٤ : ١٠٨ تح عبد العال سالم ، ط . الكويت ، ١٩٧٩ م .

شاع مصطلح " لام الجحود " في استعمال النحويين متضمناً معنى **النفي** ،
والجحدُ أشدُّ فهو **إنكار** لذلك قال النحاس : " والصواب تسميتها لام النفي " (١) ،
كما ذكر الزمخشري في مواضع متعددة من " الكشف " أنَّ اللام لتوكيد النفي (٢) ،
وسمّاها ابن عقيل " اللام المؤكدة للنفي " (٣) ، وذكر ابن هشام المعنى السابع من
معاني اللام المفردة وهو توكيد النفي (٤) وفي هذا إشارة إلى ما يُنسب إلى
الكوفيين من القول بأنها هي نفسها الناصبة للمضارع ، وأنها أفادت توكيد نفي
الخبر (٥) وهو ما عبّر عنه أبو حيان بأن الإتيان باللام " **مبالغة** في نفي القابلية
والوقوع ، وهو **أبلغ** من تسلط النفي على الفعل بغير لام " (٦) وفسّر " الأبلغية "
بأن النفي بدون اللام نفي للفعل ، وأن النفي مع اللام " نفي للتهيئة والإرادة ،
ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل ؛ لأن نفي الفعل لا يستلزم نفي
إرادته ، ونفي التهيئة والصلاحيّة والإرادة للفعل يستلزم نفي الفعل ، فلذلك كان
النفي مع لام الجحود أبلغ " (٧) .

هذان المعنيان هما كلُّ ما قدّمه النحويون في تقعيد تركيب لام الجحود ، وقد
أوضح المفسّر أبو حيان وجه التوكيد الذي لمسه النحويون وسكتوا عن بيانه .
وفيما يأتي تناول لما قدّمه المفسّرون النحويون في لام الجحود .

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط. الكويت ٢٠٠٢ م.

(٢) الزمخشري : الكشف ، الآيات : ٤٣ ، الأعراف ، ٣٣ : الأنفال ، ١٣ : يونس ، ٣٣ : الحجر .

(٣) ابن عقيل : المساعد ٣ : ٧٧ تح محمد كامل بركات ، نشر جامعة أم القرى ١٩٨٤ م.

(٤) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط. الكويت ٢٠٠٢ م.

(٥) الزمخشري : الكشف ما سبق في الحاشية (٢) ، أبو حيان : البحر ١ : ٤٢٧ ، ٣ : ١٢٦ ، ٣٧٣ ،

ابن هشام : المغني ما سبق في الحاشيتين (١) ، (٤) ، الأشموني : شرح الألفية ٣ : ٥٥٧ ومواقع أخر .

(٦) أبو حيان : البحر ٤ : ٣٥٣ . (٧) أبو حيان : البحر ٦ : ٤٢٦ .

ثانياً : في كتب التفسير

كان من المفسرين الأوائل نحويون ولغويون قدّموا فهمهم للنص القرآني باسم "معاني القرآن" كما فعل الفراء والأخفش ، أو باسم "معاني القرآن وإعرابه" كما فعل الزجاج . ولا شك في أن الدرس اللغوي بعامة والنحوي بخاصة مكّناً أولئك العلماء من تناول كتاب الله العزيز بالتفسير ؛ فهما العماد القوي لمن يضطلع بذلك الأمر الجليل .

وأرى أن التفسير الذي قدّمه الفراء لتركيب "لام الجود" من البدايات الأولى للتناول النحوي له من حيث ما يطرأ على معنى النفي فيه ؛ ففي تفسيره لقول الله تعالى : " وما كان هذا القرآن أن يُفترى " (٣٧ : يونس) قال : " المعنى - والله أعلم - : **ما كان ينبغي** لمثل هذا القرآن **أن يُفترى** ، وهو في معنى : ما كان هذا القرآن ليُفترى ، ومثله " وما كان المؤمنون لينفروا كافة " (١٢٢ : التوبة) ؛ أي : **ما كان ينبغي لهم أن ينفروا** لأنهم قد كانوا نفروا كافة ، فدلّ المعنى على أنه **لا ينبغي لهم أن يفعلوا** مرة أخرى ، ومثله " وما كان لِنبي أن يغُلَّ " (١٦١ : آل عمران) أي : **ما ينبغي لِنبي أن يغُلَّ** فجاءت " أن " على معنى ينبغي " (١) .

قدّم الفراء هنا تأويلاً لم يرد لدى النحويين ، وهو معنى : **ما ينبغي** ، أو : **ما كان ينبغي** ، وربط بين : ما كان ليفعل ، و ما كان له أن يفعل ، وجعلهما متساويين في المعنى فأورد قول الله عزّ وجلّ : " وما كان المؤمنون لينفروا كافة " (١٢٢ : التوبة) ، وأورد في مقام المماثلة قوله تعالى : " وما كان لِنبي أن يغُلَّ " (١٦١ : آل عمران) ، وأشتمل تفسيره للتركيبين على عبارة : " ما ينبغي " ، كما أنه فسّر قول الله تعالى : " ما كان لِنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض " (١)

(١) الفراء : معاني القرآن ١ : ٤٦٤ تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب ١٩٥٥ م

(٦٧ : الأنفال) بالمعنى نفسه وبالعبارة نفسها ؛ قال : ” معناه : **ما كان ينبغي** له يوم بدر أن يقبل فداء الأسرى حتى يغلب على كثير من في الأرض “ (١) .
ولعل الزمخشري نظر إلى هذا التأويل فعبر عنه بالمصدر : الأنبغاء (٢) ، ثم تبعه أبو حيان فأفاض في تحليل هذا المعنى وقسم وقوعه : عقلاً ، وعادةً ، وشرعاً ، وأدباً (٣) . ثم إن أبا حيان في معرض تفسيره لقول الله تعالى : ” وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ “ (٩٢ : النساء) ينقل عن الراغب قوله : ” ما كان لك أن تفعل كذا ، وما كنت لتفعل كذا : متقاربان “ (٤) .

وقد سبق الزجاج إلى هذا القول بصورة قاطعة في تفسيره لقول الله تعالى : ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٤٥ : آل عمران) ؛ فقد قال : ” المعنى : ما كانت نفس تموت إلا بإذن الله “ (٥) . وأبان أبو حيان عن مقصد الزجاج فقال : ” وقدره الزجاج على المعنى فقال : وما كانت نفس تموت ؛ فجعل ما كان أسماً خبراً وما كان خبراً اسماً ، ولا يريد بذلك الإعراب وإنما فسر من جهة المعنى “ (٦) .

لهذا أجد معنى ” الأنبغاء “ **مشتقاً** بين التركيبين ، وأعرض لبيانه فيما يلي .

(١) الفراء : معاني القرآن ١ : ٤١٨ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ٣ : ١٥٥ في تفسير ” ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ (٦٠ : النمل) .

(٣) البحر ٣ : ٧٠ في تفسير ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٤٥ : آل عمران) .

(٤) البحر ٣ : ٣٢٠ .

(٥) الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ١ : ٤٧٤ تح د. عبد الجليل شليبي عالم الكتب بيروت ١٩٨٨ م

(٦) البحر ٣ : ٧٠ في تفسير ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٤٥ : آل عمران) .

أولاً معنى الأنبغاء وأقسامه

عندما عرض أبو حيان لتفسير قول الله تعالى : ” ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكمة ثم يقول للناس : كونوا عباداً لي “ (٧٩ : آل عمران) ؛ قال : ” ومعنى ” ما كان لبشر أن يؤتيه الله . . . “ وما جاء نحوه : أنه **ينفي عنه الكون** والمراد : نفي الخبر ، وذلك على قسمين :

أحدهما : أن يكون الانتفاء من حيث **العقل** ، ويُعبّر عنه **بالنفي التام** ، ومثاله قوله تعالى : ” ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ (٦٠ : النمل) ، وقوله : ” وما كان نفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٤٥ : آل عمران) .

الثاني : أن يكون النفي فيه على سبيل **الأنبغاء** ، ويُعبّر عنه **بالنفي غير التام** ، ومثاله قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ” ما كان لأبن أبي حُفافة (يعني نفسه) أن يتقدم ليصلي بين يدي رسول الله صلّى الله عليه وآله “ .

ومُدرك القسمين إنما يُعرف بسياق الكلام الذي النفي فيه ، وهذه الآية من القسم الأول ؛ لأننا نعلم أن الله لا يعطي الكذبة والمدّعين النبوة “ (١) .

وعندما عرض لتفسير قول الله تعالى : ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٤٥ : آل عمران) قدّم تفصيلاً لهذين الأمرين وتوسّعة ؛ قال ” وقولُ العرب : ما كان لزيد أن يفعل ، معناه : **انتفاء الفعل** عن زيد **وأمتناعه** : فتارةً يكون الأمتناع في مثل هذا التركيب **مُمتنعاً عقلاً** ؛ كقوله تعالى : ” ما كان لله أن يتخذ من ولد . سبحانه “ (٣٥ : مريم) ، وقوله : ” ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ (٦٠ : النمل) ، **وتارةً** لكونه **مُمتنعاً عادةً** ؛ نحو : ما كان لزيد أن يطير ، **وتارةً** ”

(١) البحر ٢ : ٥٠٤ . ورد في ” النهر “ بحاشية هذه الصفحة : ” أحدهما : أن يكون الانتفاء من حيث **الفعل** “ ، وقد آخترتُ ما في البحر لأن ما ورد في تفسير الآية ١٤٥ : آل عمران يؤيّده .

لكونه **مُتَنَعًا شرعاً** ؛ كقوله تعالى : ” وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ “
 ((٩٤) : النساء) ، **وتارةً** لكونه **مُتَنَعًا أدباً** ؛ كقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ” ما
 كان لأبن أبي حنيفة (يعني نفسه) أن يتقدم ليصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم “ ،
ويفهم هذا من سياق الكلام (١) .

هذا عن معنى الأنباء ، وقد عبر عنه أبو حيان بتعبير أدق في تفسيره لقول
 الله تعالى : ” أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين “ ((١١٤) : البقرة) ؛
 فدعاه ” **نفي الأنباء** “ (٢) وفي تفسيره لقول الله تعالى : ” فأنبئنا به حدائق ذات
 بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ ((٦٠) : النمل) سمّاه ” **نفي الأولوية** “ (٣) .
 وهو - فيما أرى - أشمل ما يفهم من النفي في كلا التركيبين ، فهو يحمل درجات
 متفاوتة من الشدة واللين - كما يتضح من الآيات والأمثلة المذكورة - نتج منها أنواع
 تحمل أسماء ذات دلالات مخصصة مما عرّفه البلاغيون بأنه خروج إلى أغراض
 بلاغية كالنهي والزجر وما إلى ذلك يأتي تناولها في مواضعها من هذه الدراسة .

ثانياً معنى النفي

والمعنى الذي ينضوي تحته معنى نفي الأنباء هو النفي المجرد وهو المعنى
 الأساسي بحكم وجود أحرف النفي في التراكيب التي هي موضع الدراسة ، ولما
 قدّمه سيبويه من فهم لما يعنيه تركيب : ” ما كان ليفعل “ إذ قال : ” ودخل فيه
 معنى نفي : كان سيفعل “ (٤) وما قدّمه النحاس من قوله : ” والصواب تسميتها
 لام النفي (٥)

(١) البحر ٣ : ٧٠ في تفسير ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ ((١١٥) : آل عمران) .

(٢) البحر ١ : ٣٥٩ . (٣) البحر ٧ : ٨٩ .

(٤) سيبويه : الكتاب ١ : ٤٠٨ الأسطر ١٣ - ١٩ ط . بولاق ١٣١٦ هـ .

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط . الكويت ٢٠٠٢ م .

وما قاله ابن عبد النور المالقي في تناوله لمعاني اللام فقد ذكر المعنى الثاني لها وهو :
 “ تكون بمعنى الجحود وهو النفي ” ^(١) . والنحويون حين استخدموا ” لام الجحود
 “ كانوا يعنون النفي لا الإنكار ، وإن يكن للنفي معها درجات متباينة الشدة .

ثالثاً معنى توكيد النفي

والمعنى الذي يعلو معنى النفي المجرد هو معنى النفي المؤكّد ، ويُنسب القول بهذا
 المعنى إلى الكوفيين ووجه التوكيد عندهم كما شرحه ابن هشام في المغني ” أن أصل
 “ ما كان ليفعل “ : “ ما كان يفعل “ ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما
 زادت الباء في : “ ما زيدُ بقائم “ لذلك ؛ فعندهم أنها حرف زائد مؤكّد “ ^(٢) .
 ولكن الأنباري في “ الإنصاف “ لم يُشر إلى أن اللام عندهم تفيد التوكيد ، ونقل
 عنهم أنه ” يجوز إظهار “ أن “ بعدها **للتوكيد** “ ^(٣) . ولا أظن الجمع بين الحرفين
 للتوكيد يفهم مما نُقل من أقوالهم ، وأضيف إلى هذا أن الفراء لم يذكر أن لام الجحود
 تفيد التوكيد ، ولم أجد لدى البلاغيين ذكراً لذلك . وأحسب أن بعض النحويين
 التالين - ومنهم الزمخشري - آسنتجوا أن هذه اللام تفيد التوكيد ثم نسب بعضهم
 ذلك إلى الكوفيين على وجه التعميم .

وفي رأيي أن أقرب ما يمكن قبوله هو ما ارتآه أبو حيان ؛ وهو أن التركيب
 الذي يتضمن اللام **أبلغ** من نظيره الذي يخلو منها ” فقولك : ما كان زيدٌ ليقومَ أبلغُ
 من : ما كان زيدٌ يقومُ ؛ لأن النفي في المثال الأول هو **نفي للتهيئة والإرادة** للقيام
 وفي الثاني **نفي للقيام** ، ونفي التهيئة والإرادة للفعل **أبلغ** من نفي الفعل ؛ لأن نفي

(١) ابن عبد النور المالقي : رصف المباني ص ٣٠٠ تح د. أحمد الخراط ، دار القلم دمشق ١٩٨٥ م .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ٣ : ١٦٨ اللام المفردة تح عبد اللطيف الخطيب ط. الكويت ٢٠٠٢ م .

(٣) الأنباري : الإنصاف ٥٩٣ .

الفعل لا يستلزم نفي إرادته ، ونفي التهيئة والصلاح والإرادة يستلزم نفي الفعل ،
 فلذلك كان النفي مع لام الجحود **أَبْلَغَ** ، وهذه الأبلغية إنمّا هي على تقدير مذهب
 البصريين “ (١) . وعبر عنه في موضع آخر بأن الإتيان باللام ” مبالغة في نفي القابلية
 والوقوع ، وهو أبلغ من تسلط النفي على الفعل بغير لام “ (٢) . ولعلّ أبا حيان كان
 ينظر في قوله هذا إلى ما جاء عند الزمخشري في تفسير قول الله تعالى : ” لم يكن الله
 لِيَغْفِرَ لَهُمْ “ (١٣٧ : النساء) ؛ فقد فسره بأن قال : ” نفي للغفران والهداية - وهي
 اللطف - على سبيل **المبالغة** التي **توطئها اللام** ، والمراد بنفيهما **نفي ما يقتضيهما** وهو
 الإيمان الخالص الثابت “ (٣) .

وأرى هذا المعنى ينتمي إلى المقاصد البلاغية والمميّزات الأسلوبية بدرجة
 أكبر من أنتمائه إلى المعاني النحوية ؛ فالمعنى النحوي الأساسي ما يزال هو النفي
 العام ، ولكن درجات التوكيد والمبالغة تمثّل خروجاً إلى أغراض بلاغية معروفة .
رابعاً معنى النهي

ربّحتُ فيما سبق أن تكون المعاني التي قد يؤدّيها تركيب لام الجحود ونظيره تمثّل
 أغراضاً بلاغية يخرج إليها النفي ، وهذا واحد منها هو معنى النهي ، صرح بهذا
 الكرمانيّ فيما نقله عنه أبو حيان في تفسير قول الله تعالى : ” ما كان لأهل المدينة
 ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله “ (١٤٠ : التوبة) : ” قال
 الكرمانيّ : هذا نفيّ معناه النهي “ (٤) . ونقل قولاً مماثلاً غير معزوّ في تفسير قول
 الله تعالى : ” وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ “ (٩٢ : النساء) قال :

(١) البحر ١ : ٤٢٦ .

(٢) البحر ٤ : ٣٥٣ .

(٣) الزمخشري : الكشاف ١ : ٥٧١ ، ط. الحلبي ، القاهرة .

(٤) البحر ٥ : ١١١ .

” وقيل : هو نفي جواز قتل المؤمن ، ومعناه النهي “ (١) . ومع ذلك نجده في موضع آخر يصرّح بضدّ ما أورده في هذين النقلين ؛ ففي تفسيره قول الله تعالى : ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (﴿١٤٥﴾ : آل عمران) نجده - بعد ما عرض لأقسام الأنبياء التي تناولتها آنفاً - يقول : ” **ولا تتضمن هذه الصيغة نهياً كما يقوله بعضهم** “ (٢) .

وأرى أن تركيب ” ما كان له أن يفعل “ قد أفاد معنى النهي في عدة آيات **وفهمه بعض المفسرين** ، وأن تركيب ” لام الجحود “ في قول الله تعالى : ” وما كان المؤمنون لينفروا كافة “ (﴿١٦٢﴾ : التوبة) قد يفهمه .

خامساً معنى الزجر

هذه التسمية تفيد درجة قوية من النهي يكون المقصود بها أن يكفّ المعنيُّ بالحديث كفاً دائماً عن إتيان عمل غير مستحبّ وقد صرح أبو حيان بهذا المعنى (١) وقدّم له مثلاً هو قول الله تعالى : ” ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله “ (﴿١٦٢﴾ : التوبة) وقد ذكرتُ قريباً ما نقله أبو حيان نفسه عن الكرماني من أن النفي في هذه الآية معناه النهي ، والصلة بين المعنيين واضحة ، والفرق إنما يقع في الدرجة .

ولم أجد ما يفيد معنى الزجر في الآيات التي تضمنت تركيب لام الجحود .

سادساً معنى التحريم

هذا المعنى أقوى من الزجر ؛ فهو يعتمد على أساس من الفرائض الدينية ، أو القوانين البشرية ؛ إذ يكون المقصود أن يجتنب المعنيُّ بالحديث إتيان عملٍ يحرمه

(١) البحر ٣ : ٣٢٠ .

(٢) البحر ٣ : ٧٠ في تفسير ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (﴿١٤٥﴾ : آل عمران) .

الدِّينِ أو يمنعه ذو سلطان دنيوي ، والأمر في الآيات القرآنية مخصوص بالتشريع الديني . وقد عبّر أبو حيان عن هذا المعنى بعبارة أخرى هي ” كون الأنبياء مُمتنعاً شرعاً “ وقدّم له مثلاً قول الله تعالى : ” وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأً “ (٩٢: النساء) فجعله قسماً من أقسام الأنبياء (١) ، وفي موضع آخر نقل أن النفي في الآية ” معناه النهي “ (١) ، ومعلوم أن تعمّد قتل المسلم بغير سبب شرعي من المحرمات ، بل هو من الكبائر .

وفي هذه الآية وآيات مثلها تضمنت تركيب ” ما كان له أن يفعل “ أفاد النفي معنى **التحريم** ؛ من ذلك قول الله تعالى : ” قل : ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي “ (٥٥: يونس) ، وقوله : ” ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء “ (٣٨: يوسف) ، ومعنى التحريم في هاتين الآيتين واضح ؛ أفصح عنه الزمخشري في تفسير آية يونس ؛ قال : ” ما ينبغي لي ، **وما يحلّ** ؛ كقوله تعالى : ” ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق “ (١١٦: المائدة) . ونظر أبو حيان بهذه الآية في تفسير قوله تعالى : ” ما يكون لنا أن نتكلم بهذا “ (١٦: النور) (٢) كما فعل الزمخشري ؛ فكأنما ارتضى معنى : ” **ما يحلّ** “ في آية النور أيضاً .

سابعاً معنى الامتناع

أريد بهذا أن الحدث لا يتحقق لامتناع الأسم المذكور عن فعله من تلقاء نفسه ؛ ففوق الفعل ممتنع لهذا السبب ، وقد أفردت هذا المقصد لأجله ، وإن كان أبو حيان قد استعمل لفظ الامتناع مع لفظ الانتفاء ، وقسم الامتناع إلى الأقسام التي ذكرتها قبلاً في تناول معنى الأنبياء ؛ دعاني إلى ذلك ما نقله أبو حيان من قول

(١) البحر ٣ : ٧٠ في تفسير ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (٩٢: آل عمران) .

(٢) البحر ٦ : ٤٣٨ .

(٣) البحر ٥ : ١١١ .

الراغب : ” ما كان لك أن تفعل كذا ، وما كنت لتفعل كذا : متقاربان ، وهما لا يُقالان بمعنى ، وإن كان أكثر ما يُقال الأول ؛ لما كان الإجماع عنه من قبل نفسه “ (١) ، ووضح ذلك المقصد .

وأرى أن هذا المعيار متحقق في تركيب لام الجحود في عدد غير قليل من المواضع في الاستعمال القرآني ؛ حيث تناول الآية أمرًا متعلقًا بإظهار إرادة الله ؛ كما في قوله تعالى : ” وما كان الله ليُطلعكم على الغيب “ (١٧٩ : آل عمران) وقوله : ” وما كان الله ليُعذبهم وأنت فيهم “ (٣٣ : الأنفال) ، أو بإظهار استتبار المعاندين من الكفار وغيرهم ، أو عنادهم ؛ كما في قوله تعالى حكاية لقول إبليس : ” قال : لم أكن لأسجد لبشر خلقتة من صلصال “ (٣٣ : الحجر) ، أو بيان إصرارهم ؛ كما في قوله تعالى : ” فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل “ (١٠١ : الأعراف) ، وقوله تعالى : ” فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل “ (٧٤ : يونس) ؛ بل إن ما ذهب إليه البصريون من تقدير خبر ” كان “ **الإرادة المنفية** يقوي ما يفهم من الآيات من إجماع الأسم المذكور عن الفعل .

ثامناً معنى العجز

يتضح من هذا الأسم خلاف ما تقدّم في معنى الامتناع ؛ إذ انتفاء وقوع الفعل فيه راجع إلى عدم استطاعة الأسم المذكور القيام بالفعل . والتركيبان يؤديان هذا المعنى ؛ يتضح ذلك في قوله تعالى : ” وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان إلا بإذن الله “ (١١ : إبراهيم) ؛ قال أبو حيان في تفسيره : ” الآية التي اقترحتموها ليس لنا الإتيان بها ولا هي في استطاعتنا ؛ ولذلك كان التركيب : وما كان لنا “ (٢) ، ويتضح في قوله تعالى : ” كذلك كدنا ليوסף ؛ ما كان ليأخذ

(١) البحر ٣ : ٣٢٠ .

(٢) البحر ٥ : ٤١١ .

أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله “ (٧٦: يوسف) ؛ فلم يكن في استطاعته ذلك بغير مشيئة الله .

وقد يفهم من التركيب معنى **التعجيز** أي : التحدي وإظهار عجز المخاطب ، كما يتضح في قول الله تعالى : ” فأنبئنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ (٦٠: النمل) ؛ أشار إلى ذلك أبو حيان في تفسيره قول الله تعالى : ” ما كان لله أن يتخذ من ولد . سبحانه “ (٣٥: مريم) ؛ قال : ” هذا التركيب معناه الأنباء ؛ فتارة يدل من جهة المعنى على الزجر ، وتارة على التعجيز “ (١) وذكر آية النمل .

تاسعاً معنى التنزيه

يتعلق هذا المعنى بما يتنزه الباري عز وجل عن أن يسند إليه من الأفعال والصفات ما لا يليق بذاته ؛ لكيلا ينسب إليه عجز أو ظلم أو غير ذلك . وأستعمالات التركيبين فيها دلالة على هذا المعنى كما في قوله تعالى : ” أتتهم رسلهم بالبينات ، فما كان الله ليظلمهم ، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون “ (٧٠: التوبة) وقوله : ” وما كان الله ليُعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض “ (٤٤: فاطر) وقوله : ” ما كان لله أن يتخذ من ولد “ (٣٥: مريم) ، وهذا ما فسر به أبو حيان هذه الآية ، فجعل هذا التركيب دالاً على معنى التنزيه ؛ قال : ” هذا التركيب معناه الأنباء ؛ فتارة يدل من جهة المعنى على الزجر . . . ، وتارة على التنزيه ، كهذه الآية ، ولذلك أعقب النفي بقوله : ” سبحانه “ أي : تنزه عن الولد . . . فهو مُنزه عن التوالد “ (٢) .

(١) البحر ٦ : ١٨٩ ، ورد ” **الانتفاء** “ مكان ” الأنباء “ ، وأراه تصحيحاً .

(٢) البحر ٦ : ١٨٩ .

وفي الحق أن هذا اللفظ - أعني : التنزيه - هو التعبير اللائق لما أُشِرْتُ إليه بدلاً من اللفظ الذي يُستخدم للتعبير عما يتعلّق بغير ذات الله - أي : المخلوقات والمحدثات - من معنى الاستحالة .

عاشراً معنى الاستحالة

هو المعنى الذي يعبر عن أقصى درجات النفي المتضمّن في التركيبين ؛ فهو يشير إلى عدم إمكان تحقق الوصف أو وقوع الفعل . وقد يختلط هذا المعنى بمعانٍ أخرى كالعجز والتنزيه والامتناع .

ومّا يتضح فيه معنى الاستحالة قول الله تعالى : ” وما كان الله ليُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ “ (٤٤ : فاطر) ، وقوله : ” وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله “ (١٠٠ : آل عمران) ، وقوله : ” وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب “ (٥١ : الشورى) ، وقوله : ” ما كان لله أن يتخذ من ولد ، سبحانه “ (٣٥ : مريم) ، وفي هذه الآية تلبّس معنى التنزيه بمعنى الاستحالة ؛ فأوضح أبو حيان ما بينهما بقوله : ” أعقب النفي بقوله : ” سبحانه “ أي : تنزهه عن الولد ؛ إذ هو ممّا لا يتأتّى ولا يتصوّر في العقول ، **ولا نتعلّق به القدرة لاستحالته** ؛ إذ هو - تعالى - متى تعلّقت إرادته بشيء أوجده ؛ فهو منزّه عن التوالد “ (١) ، وقوله : ” فأنبئنا به حدائق ذات بهجة ، ما كان لكم أن تنبتوا شجرها “ (٦٠ : النمل) ؛ يتلبّس به معنى التعجيز - أي إظهار عجز المخاطبين وتحديهم - بمعنى الاستحالة ، وهذا ما ألجأ أبا حيان إلى أن يقول بالمعنيين

في موضعين ؛ الأول عند تناوله لمعنى التركيب في تفسيره لآية مريم السالفة ؛ إذ قال إنه في آية النمل يدلّ على **التعجيز** (١) والآخر في تفسيره آية النمل نفسها ؛ قال :

(١) البحر ٦ : ١٨٩ .

” قد تقدّم أن نفي مثل هذه الكينونة قد يكون **لأستحالة وقوعه** ؛ **كهذا** ، والمعنى هنا أن إثبات ذلك منكم **مُحال** ؛ لأنه إبراز شيء من العدم إلى الوجود ، وهذا **ليس بمقدور** إلا **لِلَّهِ تعالى** “ (١) .

هذه هي المعاني التي رأيتُ أنها ممّا يؤدّيهِ التركيبان المذكوران أحدهما أو كلاهما فيما تناولتُ من الآيات القرآنية وتفسيراتها ، ولا شك في أن لأبي حيان الفضل في التنبيه على أكثرها وللمخشري فضل السبق إلى الإشارة إلى شيء منها ، وضعتها في تدرّج بعد أن أضفتُ إليها ما وجدتُ له بها صلة وفائدة في الدراسة .

وهذه هي الآيات المتضمنة للتركيبين الآخرين ومواضعها من القرآن الكريم
الآيات التي وردَ فيها التركيب : ” ما كان فاعلاً “

- ١ . ” ذلك أن لم يكن ربُّك مُهلكَ القرى بظلمٍ وأهلها غافلون “ (: الأنعام ١٣١)
- ٢ . ” وما كان الله مُعَذِّبَهُمْ وهم يستغفرون “ (: الأنفال ٣٣)
- ٣ . ” ذلك بأنَّ الله لم يكُ مُغَيِّرًا نعمةً أنعمها على قومٍ ... “ (: الأنفال ٥٣)
- ٤ . ” أولئك لم يكونوا مُعْجِزِينَ في الأرض “ (: هود ٢٠)
- ٥ . ” وما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حتى نبعث رسولاً “ (: الإسراء ١٥)
- ٦ . ” وما كنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا “ (: الكهف ٥١)
- ٧ . ” ما كنتُ قاطعةً أمرًا حتى تشهدون “ (: النمل ٣٢)
- ٨ . ” وما كان ربُّك مُهلكَ القرى حتى يبعثَ في أمِّها رسولاً “ (: القصص ٥٩)
- ٩ . ” وما كُنَّا مُهِلِّكِي القرى إلَّا وأهلها ظالمون “ (: القصص ٥٩)

(١) البحر ٧ : ٨٩ .

الآيات التي ورد فيها التركيب : " ما كان يفعل "

- ١ . " ما كانوا يستطيعون السمع " (٢٠ : هود)
- ٢ . " وما كانوا يبصرون " (٢٠ : هود)
- ٣ . " تلك من أنباء الغيب . . . ما كنت تعلمها أنت ولا قومك " (٤٩ : هود)
- ٤ . " ولما دخلوا من حيث أمرهم أبوهم ما كان ينبغي عنهم . . . " (٦٨ : يوسف)
- ٥ . " فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا " (٨٥ : غافر)
- ٦ . " سبحانه ، ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء " (١٨ : الفرقان)
- ٧ . " وما كنت تتلو من قبله من كتاب " (٤٨ : العنكبوت)

الوصف النحوي للتركيب : " ما كان فاعلاً " ، والمعاني التي يؤدّيها

حين نضع هذا التركيب بإزاء تركيب " ما كان ليفعل " نرى هنا أن وصفاً مشتقاً - هو أسم الفاعل - قد استعمل خبراً لـ " كان " مذكوراً لا محذوفاً وحذف اللام والمضارع المنصوب المقترن باللام فلم تبقى حاجة إلى تقدير ما يتعلق به اللام ، وبقي سائر العناصر كما هو . وكون الخبر هنا أسم فاعل لا يمنع - في رأيي - من استعمال غيره من الأوصاف المشتقة في هذا الموقع .

ومع أن كتب النحو لم تتناول هذا التركيب بشكل مستقل - اعتماداً على أنه ليس صورة فريدة من صور استعمال النواسخ الفعلية - وجدت أن الزمخشري في بعض مواضع من تفسيره - وعنها نقل أبو حيان - يقدم لهذا التركيب ما قدّمه من معنى للتركيب " ما كان ليفعل " ؛ ففي تفسير قول الله تعالى : " ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (٥٣ : الأنفال) قال : " ذلك العذاب أو الانتقام بسبب أن الله لم ينبغ له ، ولم يصح في حكمته أن يغير

نعمته عند قوم . . . (١) ، وفي تفسير قول الله تعالى : ” وما كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا “ (: الإسراء) قال : ” **وما صحَّ مِنَّا صِحَّةٌ** تدعو إليها الحكمة أن نَعَذِّبَ قَوْمًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ نَبْعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا “ (٢) ، وفي تفسير قول الله تعالى : ” وما كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا “ (: الكهف) قال : في قراءة أبي جعفر بفتح التاء على أنه خطاب للرسول ﷺ : ” **وما صحَّ** لك الاعتصام بهم ، **وما ينبغي** لك أن تعتزَّ بهم “ (٣) فهو يسوي بين التركيبين من حيث المعنى مع اقتراقهما في بعض العناصر النحوية .

وأقتفى أبو حيان أثر الزمخشري فيما لم يتناوله من آيات تضمنت هذا التركيب ؛ ففي تفسير قول الله تعالى : ” وما كان ربُّكَ مُهِلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ، وَمَا كُنَّا مُهِلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ “ (: القصص) قال : ” **نَزَّ** ذاته أن يهلكهم وهم غير ظالمين ، كما قال تعالى : ” وما كان ربُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ “ (: هود) ؛ **دلَّ** على أن حاله في غناه **وحكمته** **منافيةٌ** للظلم **بحرف النفي مع لامه** ، كما قال الله تعالى : ” وما كان الله لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ “ (: البقرة) (٤) .

ولذلك أستظهر برأيهما في القول بأن التركيب : ” ما كان فاعلاً “ يدلُّ على جانب ممَّا يدلُّ عليه التركيبان السابقان من المعاني التي عرضتُ لها مِنْ قَبْلِ فَيْدَلٍّ على **تأكيد النفي** في قول الله تعالى حكاية عن ملكة سبأ : ” يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي

(١) الزمخشري : الكشاف ٢ : ١٣١ ، أبو حيان : البحر ٤ : ٥٠٧ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ٢ : ٣٥٤ ، أبو حيان : البحر ٥ : ٢١٢ .

(٣) الزمخشري : الكشاف ٢ : ٣٩٣ ، أبو حيان : البحر ٦ : ١٣٧ .

(٤) أبو حيان : البحر ٣ : ١٧٥ .

أمري ؛ ما كنتُ قاطِعَةً أمراً حتى تشهدونَ “ (٣٢ : النمل) ، ويدل على العجز أو الاستحالة كما في قول الله تعالى : ” أولئك لم يكونوا مُعْجِزِينَ في الأرض “ (٢٠ : هود) ، وعلى التنزيه في بقية الآيات ؛ فهي تتناول أموراً تتعلّق بإرادة الله سبحانه ومشيئته .

الوصف النحوي للتركيب : ” ما كان يفعل “ ، والمعاني التي يؤدّيها

هذا التركيب يقرب من التركيب السابق ؛ والاختلاف الواضح بينهما هو في نوع خبر ” كان “ المذكور ؛ فهو هنا جملة فعلية فعلها مضارع ، وهو هناك خبر مفرد ، وبقية العناصر كما هي .

والمعنى الذي قدّمه الزمخشري - وتابعه عليه أبو حيان - لما تضمّن بعض الآيات من هذا التركيب ينحصر في **تأكيد النفي** أو **المبالغة في النفي** ؛ ففي تفسير قول الله تعالى : ” فلم يكُ ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا “ (٨٥ : غافر) يوازن الزمخشري بين صورتين للنفي ؛ فيقول : ” فإن قلت : أي فرق بين قوله تعالى : ” فلم يكُ ينفعهم إيمانهم “ ، وبينه لو قيل : فلم ينفعهم إيمانهم ؟ قلتُ : هو من ” كان “ في نحو قوله تعالى : ” ما كان لله أن يتخذ من ولد ، سبحانه “ (٣٥ : مريم) ، والمعنى : **فلم يصحّ ولم يستقيم** أن ينفعهم إيمانهم “ (١) . وفي تفسير قول الله تعالى : ” سبحانه ، ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء “ (١٨ : الفرقان) قال : ” **ما كان يصحّ لنا ولا يستقيم** “ (٢) . وفسّر أبو حيان قول الله تعالى : ” ما كانوا يستطيعون السمع ، وما كانوا يبصرون “ (٢٠ : هود) بقوله : ” ما كانوا يستطيعون السمع : إخبار عن حالهم في الدنيا ؛ على سبيل **المبالغة** “ (٣) .

(١) الزمخشري : الكشاف ٣ : ٣٨١ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ٣ : ٩٢ .

(٣) أبو حيان : البحر ٥ : ٢١٢ .

وأحسب أن المراد بالمبالغة هنا هو إظهار حالة مَنْ يَصُدُّونَ عن سبيل الله ويبيغونها عِوَجًا ويكفرون بالآخرة وكأنما فقدوا السمع والبصر ، ولا يقدرّون على أن يكون لهم شيء منهما ولو أرادوا ، وهذا مِنْ شِدَّةِ تأثير عنادهم في نفوسهم ، وهذا أقرب ما يكون إلى معنى تأكيد النفي .

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أربعة تراكييب نحوية تحمل دلالة على معنى النفي بوجه عام ، وأتخذت مادتها عدداً من الآيات القرآنية وردت فيها تلك التراكييب . وأوضحت الدراسة تنوعاً في درجات ذلك المعنى بحسب السياق المتضمن للنفي ابتداءً من ” نفي الأنباء ” وانتهاءً بالاستحالة ، وهذه التراكييب هي :

١ . ” ما كان ليفعل ” وهو الذي أصطلح عليه أنه تركيب لام المحجود .

٢ . ” ما كان له أن يفعل ” .

٣ . ” ما كان فاعلاً ” .

٤ . ” ما كان يفعل ” .

وقد تناولت الدراسة جميع الآيات التي تتدرج تحت القسمين الأولين ، وتناولت عدداً من الآيات يمثل القسمين الآخرين ؛ ذلك أنني لم أضمّ فيهما نفي الكون المجرد وأعنتيتُ بما أدعوه : الكون الذي يعبر عن إرادة توجّهه إلى تحقيق فعل ؛ فالأوصاف المشتقة الدالة على وصف ثابت لا يشملها تركيب ” ما كان فاعلاً ”

كقوله تعالى مخاطباً الرسول ﷺ : ” وما كنت ثاوياً في أهل مدين ” (٤٥) :

القصص) ، وكقوله حكاية لقول قوم مريم : ” وما كانت أمك بغياً ” (٢٨) :

مريم) وقوله تعالى : ” وما كان عطاء ربك محظوراً ” (٢٠ : الإسراء) . والفعل

المضارع الذي تفهم منه مع فعل الكينونة قبله دلالة استمراره في الماضي لم يشمل

تركيب ” ما كان يفعل ” في هذه الدراسة ؛ لأن النفي منصب على الفعل في الزمن

الماضي بغير أن يكون لمعنى من المعاني التي أوضحتها الدراسة ؛ مثال ذلك قوله تعالى

حكاية لقول أهل النار : ” ولم نك نطعم المسكين ” (٤٤ : المدثر) ، وقوله تعالى :

” وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ” (٢٢ : فصلت) ، وقوله تعالى :

” ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ” (٥٢ : الشورى) ؛ فكأن التقدير :

كُنَّا لَا نُطْعِمُ الْمَسْكِينِ ، وَكُنْتُمْ لَا تَسْتَتِرُونَ ، وَكُنْتُ لَا تَدْرِي .
 وبعد ، فَإِنَّ مَا عَرَضْتُهُ الدِّرَاسَةُ يُفْصِحُ عَنْ خِصَائِصٍ مَعْنَوِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِأَنْمَاطِ
 تَرْكِيبِيَّةٍ مَعْدُودَةٍ ، كَشَفَ عَنْ جَوَانِبٍ مِنْهَا تَنَاولُ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ النَّصَّ الْقِرَآئِيَّ
 بِالتَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ وَبِالتَّفْسِيرِ وَإِنْ لَمْ تَتَلَّ حِظًّا وَافِرًا مِنَ الدَّرْسِ الْبَلَاغِيِّ الْمَعْهُودِ .
 وَلَعَلَّ الدَّرْسَ الْأُسْلُوبِيَّ الْحَدِيثَ أَنْ يَقْدِّمَ إِضَافَاتٍ نَافِعَةً فِي هَذَا الْمَجَالِ مُسْتَفِيدًا مِمَّا
 لَدَى الْقَدَمَاءِ وَمُسْتَعِينًا بِمَا جَدَّ فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ مِنْ مَنَاحِجٍ وَوَسَائِلٍ .
 وَالْمَجَالُ بَعْدُ يَتَّسِعُ لِتَنَاولِ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ وَغَيْرِهَا حَيْثُ وَرَدَتْ فِي الْأَسْتِعْمَالِ
 الْعَرَبِيِّ عِنْدَ الشُّعْرَاءِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ وَالْكُتَّابِ الَّذِينَ يُنْظَرُ إِلَى آثَارِهِمْ عَلَى أَنَّهَا مُثُلٌ تُحْتَذَى
 فِي الصَّحَةِ وَالسَّلَامَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ وَبَلَاغَةِ التَّعْبِيرِ ؛ مِنْ قِصَائِدٍ وَخُطَبٍ وَرِسَائِلٍ
 وَمُؤَلَّفَاتٍ إِبداعِيَّةٍ أُخْرَى ، فَهَذَا مِمَّا يَقْدِّمُ نَظْرًا نَافِعًا لِلْعَرَبِيَّةِ وَدَارِسِيهَا ، وَمُتَذَوِّقِيهَا ،
 وَمُسْتَعْمِلِيهَا .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- أرتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي تحقيق النحاس ، الخانجي ١٩٧٨ م .
- الإنصاف : الأنباري تحقيق محمد محيي الدين ، التجارية ، القاهرة .
- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ط ١ ، السعادة ، القاهرة ١٣٢٩ هـ .
- رصف المباني : المالقي تحقيق الخراط ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ م .
- شرح الألفية : الأشموني تحقيق محمد محيي الدين ، النهضة المصرية ١٩٥٥ م .
- شرح الكافية : الرضي ، شركة الصحافة العثمانية ، إستانبول ١٣١٠ هـ .
- الكتاب : سيبويه ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ .
- المساعد : ابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ١٩٨٤ م .
- معاني القرآن : الفراء تحقيق نجاتي والنجار ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج تحقيق عبد الجليل شلي ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٨ م .
- مغني اللبيب : ابن هشام المصري تحقيق محمد محيي الدين ، التجارية القاهرة .
- جمع الهوامع : السيوطي تحقيق عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٩ م .